الاقتصاد السياسي للحماية التجارية في الجزائر

THE POLITICAL ECONOMY OF PROTECTION TRADE IN ALGERIA

د. فرحات جميلة*

جامعة محمد بن أحمد– وهران 2– الجزائر، ferhat.doctor31@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019/11/24؛ تاريخ المراجعة : 2019/11/30 ؛ تاريخ القبول : 2019/12/30

ملخص: تقترح الدراسة الحالية المساهمة في تحديد طبيعة العقبات التي تحول دون اصلاح السياسة التجارية في الجزائر باستخدام النهج المؤسسي لمعالجة الظواهر الاقتصادية وعلى وجه الخصوص المتعلقة بالتجارة الخارجية لذلك نركز على دور جماعات الضغط في استمرار الطابع التجاري الحمائي مع توضيح العوامل المتدخلة في الحماية وهي سياق الاقتصاد الكلي ولعب المصالح القطاعية للجهات الفاعلة الرئيسية والسياق الفكري رغم تبني الجزائر لتحرير التجارة لفترة تعدت العشريتين ،وبهذا المعنى فان النظام السياسي وقيوده وتناقضاته هو نقطة الانطلاق لأي تفكير في قضايا اصلاح التجارة الخارجية ،ومن هنا تأتي الأهمية الحاسمة لنهج الاقتصاد السياسي لإصلاح السياسة التجارية في الجزائر.

كلمات مفتاحية: : الاقتصاد السياسي ،السياسة التجارية ،جماعات الضغط ،الاقتصاد الجزائري ،الاصلاح التجاري.

تصنيف jel: F50، F40،F13.

Absract :

This study aims to contribute to the determination of the nature of the obstacles to reform trade policy in Algeria using the institutional approach to deal with economic phenomena، especially those related to foreign trade. Sectoral interests of key actors and intellectual context despite the adoption by Algeria of trade liberalization for more than two decades in this sense، the political system، its constraints and contradictions are the starting point for any reflection on the issues of trade reform، hence the crucial importance of the approach to economic policy reform trade policy in Algeria.

Keywords: political economy، trade policy، lobbyists، Algerian economy، trade reform.

Jel Classification Codes : F13، F40،F50.

***المؤلف المراسل:** د. فرحات جميلة، **الإيميل:** ferhat.doctor31@gmail.com

1. مقدمة:

يحتل موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية مكانة متميزة في الفكر الاقتصادي الحديث نظرا لحجم المعاملات المتبادلة التي تنشأ بين الدول في اطار التجارة الدولية ،هذه الأخيرة التي أخذت اهتمام الكتاب والمفكرين للبحث عن سر تطورها عبر الزمن عن طريق تفسير سبب تلك العلاقات التجارية ،فالبعض ركز على العوامل السياسية والبعض الأخر على العوامل الاقتصادية لذلك يعتمد الاقتصاد السياسي الحديث على عدة دراسات لتعزيز السياسة التجارية ومعظم تفسيراته ركزت على أهمية التجارة الحرة ودور السياسة الداخلية مع تأكيد هذه الحسابات على الدور الذي تلعبه مجموعات المصالح لاسيما قدرة الصناعات المتنافسة على الاستيراد على تنظيم الحمائية سياسيا .

والجزائر كباقي الدول أعطت بدورها الاهتمام لهذا المجال حيث عرف الاقتصاد الجزائري نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها الأزمة البترولية لسنة 1986،هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري وتدفعه الى ضرورة التفاعل والاندماج بصفة واسعة ومفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية ،وبعد التصحيح الهيكلي واستقرار المؤشرات الاقتصادية غدت الحاجة الى اتباع سياسات اصلاح شاملة ضرورة حتمية تمكنها من التأقلم والتفاعل مع الوضع الاقتصادي الجديد ،غير أنه وبعد عشرين عاما من الاصلاحات والاصلاحات المضادة لايزال الاقتصاد الجزائري بنفس الخصائص وهي انخفاض العائد على رأس المال والاعتماد الكبير على عائدات النفط وهو ما جعل الدولة تواجه معضلة ولا تريد أن تختار بين الحلين ،فمن ناحية تريد التحرير لتشجيع الديناميكيات المحلية لخلق الثروة ،ومن ناحية أخرى لا تريد التخلي عن استخدام الاقتصاد كمورد سياسي لأن القادة يعلمون أنهم اذا تركوا الاقتصاد فلن يستطيعوا السيطرة على المجتمع من خلال شركات مستقلة أو أحزاب سياسية خالية من اشراف الادارة ،ولتوضيح ذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة عن السؤال التالي:

ما مدى تأثير جماعات المصالح السياسية على تحديد اختيارات السياسة التجارية في الجزائر ؟

وقبل ذلك نقوم بعرض موجز لتطور السياسة التجارية في الجزائر ،بعدها نتطرق الى الدراسات التطبيقية لاقتصاديات السياسة التجارية في الجزائر ثم نحاول دراسة متطلبات الاصلاح الفعال للسياسة التجارية ،وفي الأخير نشير الى نتائج البحث مع بعض التوصيات .

2. تطورات السياسة التجارية في الجزائر:

عرفت الجزائر وكغيرها من الدول النامية بعد الاستقلال عدة اجراءات وتدابير لتنظيم قطاع تجارتها الخارجية بما يخدم مجموعة الاهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة في كل فترة ،وقد اختلفت هذه السياسات باختلاف الظروف الاقتصادية والايديولوجيات السياسية التي حكمت البلاد بدءا بالرقابة الادارية للتجارة الخارجية في العشرية الاولى التي تلت الاستقلال، مرورا باحتكار الدولة لهذا القطاع لعشريتين كاملتين وصولا الى مرحلة الانفتاح او التحرير التجاري الذي رافق الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي تم تبنيه في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ويمكن ايجاز هذه المراحل على النحو التالي :

1 -2 السياسة التجارية المطبقة في الفترة قبل 1990 :

مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية اثناء انتهاج نمط الاقتصاد المخطط بمرحلتين اساسيتين ،تميزت المرحلة الاولى بالاكتفاء بالمراقبة الادارية للتجارة الخارجية ،فيما تطورت في المرحلة الثانية الى اسلوب احتكار الدولة لها .

أ – **مرحلة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية** : اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1962 _1970 مجموعة من الاجراءات التقييدية التي ترمي الى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية وبالخصوص على الواردات ،ومن بين هذه

الاجراءات نجد صدور امر يتعلق بتأسيس اول تعريفة جمركية سنة 1963 ، ووضع نظام الحصص ،والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف ،وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء GPA (بهلولي، 2012).

كما تميزت هذه المرحلة بمجموعة من التدابير والاجراءات التقييدية لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية تمثلت في مراقبة الدولة للتجارة الخارجية من خلال تطبيق الاساليب التجارية التالية (ديب، 2002):

– أسلوب الادوات السعرية والذي يؤثر على الصادرات والواردات في عملية التبادل كالرقابة على الصرف والقيود الكمية .

– أسلوب الادوات الكمية ، ويتضمن اجراءات المنع ،نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.

– أسلوب الادوات التنظيمية من خلال انشاء هيئات ومؤسسات تابعة للدولة تقوم بعمليات التجارة الخارجية مثل المجموعات المهنية للشراء والديوان الوطني الجزائري للخضر والفواكه .

ب – مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية :

بعد فترة الرقابة التي مارستها الدولة على قطاع التجارة خلال الستينيات ،أين عرفت حرية نسبية رافقتها بعض المشاكل في عمليات الاستيراد خاصة فيما يتعلق بنوعية المواد المستوردة لجأت الدولة الى عملية الاحتكار عن طريق الشركات التابعة لها (عجة، 2007)، ففي جويلية من عام 1971 صدرت سلسلة من التعليمات منحت احتكار المنتوج لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة حسب النشاط الذي تمارسه حيث كانت 80٪ من الواردات تحت احتكار المؤسسات العمومية .

وفي بداية سنة 1978 تم اقصاء كل الخواص في مجال التصدير وتم حظر الاستيراد من طرف الخواص تحت أي ظرف، وحل كل مؤسسات الاستيراد والتصدير الخاصة بقوة القانون ، وتم حظر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية حيث خضعت معدلات التعريفة الجمركية الى تعديلين الأول سنة 1973 والثاني سنة 1986 (منير ،نوري، 2018)، والهدف الرئيسي من هذه الاجراءات هو حماية الانتاج الوطني من المنافسة الاجنبية من جانب ،ومن جانب أخر نجد الدافع قوي نحو تنمية قطاع التجارة والاقتصاد الوطني بصفة عامة ،الا ان تطبيق هذه الاجراءات لم يسمح بالوصول الى تحقيق اهداف موضوعية في المخططات التنموية بل تحول الاحتكار الى اداة لممارسة البيروقراطية وفرض تعسفي لإجراءات ادارية عطلت برامج التموين اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني ،وهكذا فان مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية شكلت في حقيقة الامر عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص نتيجة السيطرة الحكومية على واردات هذا الاخير ،الامر الذي أدى الى التفكير في تبني استراتيجية جديدة وبالتالي التحول والانتقال من مرحلتي الرقابة والاحتكار الى مرحلة محاولة تحرير التجارة الخارجية .

2- 2**السياسة التجارية المطبقة منذ 1990** : كان للأحداث الاقتصادية التي شهدها العالم والجزائر في نهاية الثمانينات الاثر البالغ في توجيه الاختيارات السياسية والاقتصادية للفترة المقبلة (بوزيان، 2000)، فبعد صدمة البترول لسنة

1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية ،وكذا ضغط المنظمات الدولية عمدت الجزائر الى اصلاح قطاع التجارة الخارجية ،واهم ما ميز هذا الاصلاح انه كان مرحلي ، فالمرحلة الاولى كانت عبارة عن تحرير تدريجي ،والمرحلة الثانية تحرير خال من القيود ، وتزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي .

أ– مرحلة التحرير المقيد 1990–1991 :

أمام العراقيل والصعوبات المطروحة في ظل التشريعات السابقة ونظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع الى الامام بقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة الى التحول الجذري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91 37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 .

ونشير في هذا المجال الى ان بداية الانفتاح الحقيقي على التجارة الخارجية أقرته المادة 41 من قانون المالية التكميلي لعام 1990 وكذلك منشور وزير الاقتصاد رقم 63 المؤرخ في 20-08-1990 والذي حدد طرق منح الاعتماد لتجار الجملة وكذا الحقوق والواجبات المتعلقة بهم ، ولقد منح هذا المنشور للمستثمرين وتجار الجملة الحاصلين على امتياز والمعتمدين من قبل مجلس النقد والقرض امتياز لاحتكار الاستيراد في مجال نشاطهم التجاري شريطة ان يكونوا اثنين فأكثر ، ولأول مرة ومنذ اقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية اصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين الا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي (زايري، 2008) .

ب– مرحلة تحرير التجارة الخارجية منذ 1994 :

في ظل برامج الاصلاح مع المؤسسات الدولية تم اتخاذ عدة تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية حيث تم الغاء الحظر والقيود الكمية على الواردات والغاء قاعدة تمويل بعض الواردات الاستهلاكية بالعملة الصعبة بالنسبة للمستورد ،بعد ذلك تم تخفيض الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات ،كما عرف قطاع التجارة الخارجية العديد من الاصلاحات وفي مختلف المجالات والتي تهدف الى تقليل المخاطر في مجالي التصدير والاستيراد حتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من الاندماج في الاقتصاد العالمي .

من خلال ما سبق يتضح أن السياسة التجارية المتبعة في الجزائر تتغير بحسب الظروف والوقائع الاقتصادية ،فمن اتباع سياسة اقتصاد موجه الى سياسة اقتصاد السوق ، ولو قمنا بمسح شامل لوجدنا أن الطابع الحمائي يغلب عليها في معظم الاحيان مع التركيز على دعم الصادرات المباشر والذي يعاني من عدم الكفاءة في التطبيق نتيجة غياب العوامل المؤسسية والسياسات الاقتصادية المساعدة .

أما النموذج الذي اتبعته الجزائر فهو نموذج تنموي مستقل ،والذي يستمد مبادئه الأساسية من أعمال perrou – feldman-hishman وغيرهم والذي يعمل على توجيه الجهاز الانتاجي نحو السوق الداخلي، والأمر هنا لا يعني نموذج احلال الواردات لأنه في الجزائر معظم الاستثمارات الصناعية موجهة في هذه المرحلة نحو انتاج سلع التجهيز وليس

الاستهلاك (لوصيف، 2013)، هذا النموذج يؤكد على ضرورة اعطاء الأهمية القصوى للصناعة الثقيلة في برامج التنمية المتبعة لأن هذه الأخيرة كالصناعات الميكانيكية ،صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية تتميز عن غيرها من الصناعات بكونها تولد أثارا فاعلة أو مؤثرة effets d'entrainements ،والملاحظ من الخصائص السابقة الذكر أنها تتمتع بحزمة من العوائق الجمركية والغير جمركية، وهي ضعيفة من الناحية المؤسسية حيث تفتقر الى الاتساق ،أي أنه ومع انخفاض التعريفة نجد تزايد الرسوم الجمركية على الواردات ،كما أنها عانت من انعدام الشفافية والمصداقية في تقييم الواردات مع التلاعب بجداول التعريفة المعلنة .

3. الدراسات التطبيقية لاقتصاديات السياسة التجارية في الجزائر :

تعتمد السياسة التجارية على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحكم الخيارات الاقتصادية بين الانفتاح والحماية ، ومن وجهة نظر عالمية وقطاعية نجد نقطة الانطلاق هي رفض القول بأن ديناميكية المزايا النسبية هي السائدة في تعريف محتوى وطرائق السياسة التجارية (Hillman،1989) ، والاختيار بين الحماية أو الانفتاح ناتج عن مزيج من ثلاث مجموعات من العوامل وهي السياق الفكري ومصالح جماعات الضغط وسياق الاقتصاد الكلي المرتبط مباشرة بأسعار المواد الهيدروكربونية ،والفرضية الأساسية تبين أن ديناميكيات الأفكار تسمح بكل من التبرير والشرعية للأفضليات وخيارات السياسة التجارية حيث يعتبر السياق الفكري أحد أهم السياسات البنائية لها ،ويتم تحليل الحماية على أنها بناء أيديولوجي لمشكلة التنمية الاقتصادية التي تحدد الأهداف والأدوات التي يضعها صانع السياسة لنفسه فيما يتعلق بالتكامل الدولي ،أي أن السياسة لا تعتمد على التنظيم القطاعي للاقتصاد (المزايا النسبية) وتركيز مجموعات المصالح ولكن أيضا على التماسك العقائدي للأفراد الذين يشكلون مجموعة من صانعي السياسات ،لذلك نجد التوجه الحمائي للفترة 1965-1988 يتوافق مع استراتيجية التنمية في الجزائر .

و لمعرفة درجة تأثير السوق السياسية على فعالية السياسة التجارية في الجزائر نقوم بتحليل نوضحها من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (01): تعريفة التوازن في السوق السياسية

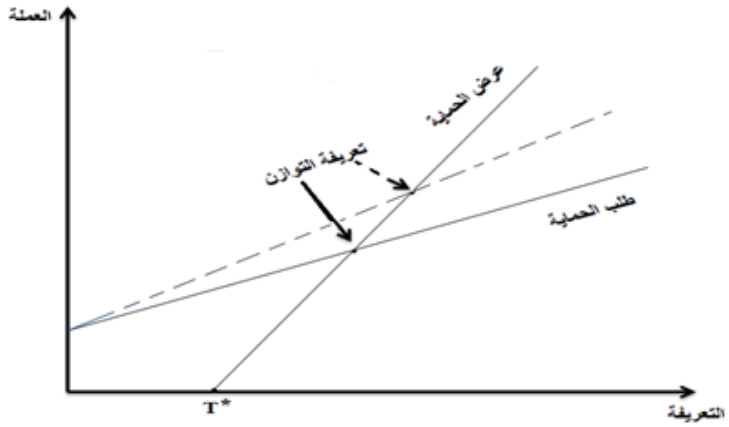

source : Baldwin، R. (2006) ،Multilateralising Regionalism: Spaghetti bowls as building bloc on the oath to global free trade'، The World Economy 29، 11،P 1451.

تحليل النتائج:

يمثل الرسم البياني مستوى التوازن في السوق السياسية ،ويعرف هذا عن طريق النقطة التي يتقاطع فيها منحنى عرض الحماية والطلب عليها ،فمنحنى عرض الحماية يتقاطع مع المحور الأفقي على مستوى التعريفة المثلى T^* ،والطلب على الحماية يمكن أن يمثله منحنى موجب الميل الذي يحدد عدد الشركات المستعدة لتقديم الزيادة الهامشية في التعريفة ،وينحدر المنحنى ايجابيا لزيادة هامشية في التعريفة وزيادة الأرباح التشغيلية للشركة ووفقا لنموذج الضغط الأساسي لاختيار التعريفة تضع الحكومة التعريفات بصيغة تجعل عرض الحماية يساوي الطلب عليها في السوق السياسية ،ويتم تحديد الحماية من طرف الحكومة اذا كانت تحصل على مساهمة يعبر عنها ب Y،والرسم البياني يدل على أن تعريفة التوازن ستكون أعلى من التعريفة المثلى حيث نجد أن التعريفة المثلى توضع بدافع التبادل التجاري لوضع التعريفة والباقي يعبر عن التعريفة الجمركية ذات الدوافع السياسية .

وتعتمد التعريفة السياسية المثلى على حجم قطاع منافسة الواردات ،فاذا كان واسع فان تعريفة التوازن تكون أعلى بسبب ارتفاع عدد الشركات في قطاع الواردات ذات طابع أقوى لأي مستوى معين من التعريفة الجمركية والمعبر عنه بيانيا بالخط المتقطع مما يدل على أن تعريفة التوازن سترتفع (Baldwin،2006).

ويمكن تحليل درجة الحماية الناجمة عن الاعتبارات السياسية بيانيا وفق الشكل 2

الشكل رقم (02): منحنى تكلفة الضغط لتأمين مستويات الحماية التعريفية من طرف اللوبي

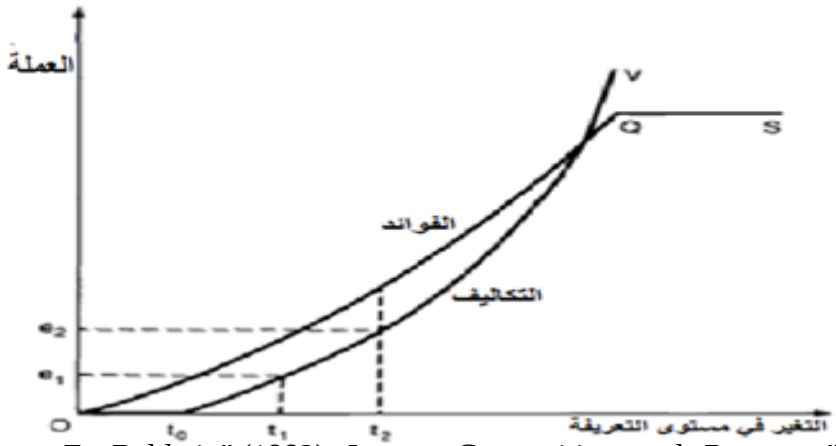

source : Robert E. Baldwin".(1982) Import Competition and Response" ،Jagdish N. Bhagwati، editor University of Chicago Press P 275

تحليل النتائج:

يمكن تحليل درجة الحماية الناجمة عن الاعتبارات السياسية بيانيا وفق الشكل 2 حيث OtoV يمثل منحنى تكلفة الضغط الذي يعكس التكاليف المالية لزيادة مستويات الحماية التعريفية من طرف اللوبي (Magee،2007)،ويحلل المنحنى

هذه العوامل مترافقة مع استعداد المسؤولين المنتخبين لمنح حماية اضافية لصناعة محددة مرتبطة عكسيا مع درجة الحماية وايجابيا مع حجم نفقات ضغط المنتجين والمترابطة كذلك بشكل ايجابي مع الدرجة التي تتطابق بها الظروف الاقتصادية في الصناعة اما عن طريق القيم الايثارية أو رغبات التأمين الاجتماعي للناخبين والملاحظ من الشكل 2 أن منحنى OtoV لديه امتداد Oto،أما نقاط منحنى الفوائد من حماية التعريفات يفترض أن تزيد الى أن تستقر في Q مع الحماية القصوى التي تنطوي عليها التعريفة المرتفعة التوازن والتعريفة الداخلية والذي يظهر في الربح المعتاد ،بمعنى أن التكلفة الهامشية للزيادة التعريفية هي مجرد زيادة مساوية للإيرادات الهامشية من الزيادة التعريفية ، ويعبر عن مستوى النفقات الذي يزيد الى أقصى حد من الفوائد الصافية ب Oe2والزيادة المرتبطة بالتعريفة ب Or2 أما المنحنيات التي تشير الى الزيادة في فائض المنتجين المرتبطة بزيادة في أي تعريفات نجدها على شكل دعم الناخبين والمنحنيات المتجهة الى الأعلى تعبر عن زيادة في الرسوم التي يمكن أن تحصل عليها الصناعة في مختلف المستويات ،والملاحظ مما سبق وبغض النظر عن المبررات السابقة للحماية نجد بعض النقائص منها مشكلة الراكب الحر المرتبطة بتوفير المنفعة العامة أي خاصية المنفعة العامة بوجود التعريفات الجمركية رغم أنهم يملكون استثناءات من الاستحقاقات وتكاليف توفير التعريفة (Lambertini،2014)، والطابع الحمائي للسياسة التجارية في الجزائر يدل على أن هناك مصالح لبعض القطاعات والتي ستخسر أو تنخفض مكاسبها في حالة الانفتاح على العالم الخارجي بسبب ضعف القدرة التنافسية لديها وبالتالي تظهر حلقة مستمرة من الدوافع توضح أن القطاعات التي حصلت على حماية مرتفعة تستمر في عدم المرونة وضعف التنافسية ورفض التحرير ،أي أن هذه العوامل تؤدي الى تكوين جماعات ضغط بينهم (Helpman،1992) ، كما أن هذه المواصفات هي سمة لإدارة سياسة ضعيفة للمصالح المجتمعة ،بمعنى أنه عادة ما تستمر الحماية نتيجة لظهور جماعات ضغط لا تستطيع تقييم ما اذا كان أعضاؤها سيستفيدون من الانفتاح أو عدمه ،وهو ما يدفعهم الى تفضيل الحماية بدلا من الحصول على اعانات ،ومع انتقال الجزائر الى اقتصاد السوق ظهر أن القطاعات التي ستستفيد من الانفتاح قليلة وغير قادرة على بناء توازن مضاد للمصالح المطالبة باستمرار الحماية ، والتجارب والأدلة تدل على أن الحماية غالبا ما تكون مرتفعة لدى الصناعات كثيفة العمالة والتي تكون فيها العمالة ذات مهارات منخفضة وأجور زهيدة وكذلك تكون الحماية مرتفعة في الصناعات ذات المكون الأجنبي المرتفع والتي تنتج سلع استهلاكية تستهلك على مستوى قطري واسع رغم تمركز انتاجها (Rodrik،1994).

4. متطلبات الاصلاح الفعال للسياسة التجارية في الجزائر :

ان اصلاح السياسة التجارية مع الأخذ في الاعتبار هذا الاطار المؤسسي الجديد يمتد الى أكثر مما تعنيه ازالة العوائد الجمركية وغير الجمركية ليشمل هذا البعد المؤسسي والذي ليس بالضروري أن يتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ولكن قد يكون يهدف الى تحقيق تنمية حقيقية والتي قد تختلف كمفهوم من عنصر الى عنصر ومن دولة الى دولة أخرى حسب ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية(Rodrik ،2002) ، وبالنسبة للجزائر تبنت الإصلاحات منذ النصف الثاني من الثمانينات حيث تبين الدراسة التحليلية تحيز الدولة في صياغة القرارات الاقتصادية سواء الوطنية أو الدولية ،وينتج

هذا التحيز عن العوامل السابقة الذكر، والذي يرجع الى حقيقة أن الإجراءات الملموسة لتدويل الاقتصاد الجزائري تشارك في أليات ممارسة السلطة وشرعيتها فتؤثر العلاقة مع السوق العالمية التي تتوسط فيها الدولة على الديناميكيات الهيكلية والمؤسسية للسوق الوطنية وتحدد شرعية النظام السياسي ،مما يؤكد أن الإصلاح الاقتصادي الشامل يشكل "نخبة ذات صلة بالسياسة werenfels)،(2007 ، كما يعطي الفرصة لمجموعة متعددة المصالح لفرض قراراتها سياسيا واقتصاديا في حين نجد أن الاصلاح التجاري يجب أن يركز على الاصلاحات التلقائية ، وعملية الإصلاح التجاري تعتمد في المقام الأول على الأدوات التشريعية بينما تتوازن الأساليب الإدارية وراء القوانين المعلنة والمنفذةElMikawy) ،(2002 ،بمعنى أن الاصلاح التجاري يعتبر عملية سياسية أكثر منه اقتصادية لأن السياسة التجارية متصلة بمجموعة من المصالح المختلفة تجعل الاصلاح يتعدى التعريفات والعوائد غير الجمركية الى الاصلاح الديناميكي والمؤسسي ليشمل الجوانب السياسية والاجتماعية مكملة للجوانب الاقتصادية .

وتوضح الحالة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى أن التبادل الدولي عامل تغيير هيكلي ومؤسسي بشرط أن يكون امتدادا لديناميكية اقتصادية محلية ،وبهذه الطريقة تعتبر السياسات الوطنية المتغيرات الرئيسية للنمو والتنمية وليست تدابير لتحرير التجارة الدولية ،ومع ذلك لايزال السؤال المزدوج هو جدوى إصلاح نظام تراكم الأقساط في اقتصاد مفتوح ،ومن منظور معياري أكثر طبيعة الترتيبات المؤسسية التي يتعين وضعها من ناحية لضمان الانفتاح ينتج عنه أثار تحويلية انتاجية ،ومن ناحية أخرى يخفف الصراع التوزيعي المرتبط به (Abbas،2009)

5. الخلاصة:

نستخلص من هذه المساهمة أن اصلاح السياسة التجارية في الجزائر يعتبر حل لجزء ضئيل من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدولة فالجزائر ألزمت نفسها بالمضي قدما للإصلاح بطريقة شاملة خاصة المتعلقة بمجال التجارة الخارجية ،والملاحظ بعد سنوات أن الاصلاحات لم تأتي بمردود يذكر والنتيجة الاجمالية للجهود المبذولة لا يمكن وصفها بأنها ناجحة وهوما تطلب تحليل وفهم المصالح والديناميكيات الخاصة بالجزائر (Werenfels،2002)،والاطار النظري لاقتصاد السوق ينطوي على جوانب أكثر من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية ليتعدى الى السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي المحدد ،وبالنسبة للجزائر ينبغي أن تكون على بنية من الأسس الأيديولوجية لما بعد الاستقلال واستبدال الواردات بمشروع التصنيع الذي انطلق في بداية السبعينيات لكنه انهار تماما مع انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات مما تطلب فهم كيفية سير المجالات السياسية والاقتصادية في بلد تسيطر فيه السياسة على الاقتصاد بطريقة غير مفهومة والحجة المطروحة أن فشل الاصلاحات يعود الى ثلاث عوامل:

أولا :تخضع الجزائر لسيطرة جماعات مصالح متنافسة وبالتالي فهي تفتقد الى قيادة موحدة مع استراتيجية اقتصادية متماسكة وهو ما يعيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر.

ثانيا : تؤثر المؤسسات المملوكة للدولة على التوزيع من الايجارات عن طريق تفويض شبكات تعمل لصالحها مما يشكل تهديدا لأولئك الذين يتلقون الايجارات من احتكارات الاستيراد التي انتقلت من المؤسسات المملوكة للدولة الى أيدي القطاع الخاص بعد تحرير التجارة.

والعقبة الثالثة أمام الاصلاح هي بقايا قومية مستمرة وقوية لمؤسسات أيديولوجية تم بناءها بعد الاستقلال والتي نتجت عن عدم الثقة في التحرير التجاري ،وهي لاتزال أداة قوية في الخطاب العام للمجموعات التي تحارب الاصلاح بما يسمى "بذهنية الريع «بين النخب وهي ذهنية تنتج عن الدخل ولا ترتبط بالعمل بل بإعادة توزيع الايجارات الهيدروكربونية.

والنقاط المذكورة أعلاه تعطينا تفسيرا للاستنتاجات التالية:

_فشل الاصلاحات السياسية في غياب اطار مؤسسي مناسب يثبت أنها ذات أهمية فيما يتعلق بالمسار الاصلاحي للاقتصاد الجزائري.

_ سمحت سياسة تصدير واستغلال المواد الهيدروكربونية بتوسيع الأسس الداخلية للتراكم بهدف تحقيق استقلال اقتصادي وسياسي أكبر.

_إن معدل الانفتاح – المرتفع من الناحية الهيكلية في اقتصاد النفط أحادي التصدير مثل الجزائر (31.5 ٪ خلال الفترة 2005-2011) لا يأخذ في الاعتبار قضية التنازلات الاقتصادية السياسية، بالإضافة إلى ذلك ، يعتمد على متغيرات مستقلة عن الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية (حجم البلد ، وهبة العامل ، والتكوين الجغرافيAbbas) ، 2012).

وبناءا على ذلك نقدم مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

_ضرورة بناء بيئة سياسية عالية الجودة والتي تعطي توجيهات للمنتجين والمستثمرين وتمنع الاستخدام السيء للموارد الاقتصادية ،فصناع السياسة القائمون على الإصلاح التجاري يجب أن لا يتساءلوا فقط هل سيؤدي هذا الإصلاح الى حجم أكبر للتجارة أو يحدث فرص نفاذ أفضل للصادرات بل يجب أن يتساءلوا أيضا عن ضرورة مصاحبة هذا الإصلاح ببيئة سياسات ذات جودة عالية داخل الوطن نفسهRodrik) ، ، .2002).

_ضرورة مشاركة الحكومة في الإصلاح التجاري مع دراسة الجوانب الأساسية الهيكلية والمؤسسية لطبيعة البيئة السياسية والاجتماعية في الجزائر.

وفي الأخير وكخلاصة لتقييمنا نرى أنه لإحداث إصلاح فعال للسياسة التجارية فإن الأمر يتوقف على مدى رغبة الحكومة ومصداقية الاصلاح وتحديد الاختيار الملائم لا يتوقف بالأساس على حكم اقتصادي قوي بل يتعدى في أغلب الأحيان الى أساس سياسي.

7. الإحالات والمراجع:

Abbas، M. (2009). « L'accession à l'OMC : quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation ? »، Confluences Méditerranée، n° 71، automne.

Abbas، M. (2012). « L'ouverture commerciale de l'Algérie. Apports et limites d'une approche en termes d'économie politique du protectionnisme »، Revue Tiers Monde.

Addi، L. (2014). « Préface »، in Mourad Ouchichi، Les fondements politiques de l'économie rentière، Béjaïa، Éditions Déclic. p. 11.

Baldwin، R. (1982). Import Competition and Response" ،Jagdish N. Bhagwati، editor University of Chicago Press .

Baldwin، R. (2006). ،Multilateralising Regionalism: Spaghetti bowls as building bloc on the oath to global free trade'، The World Economy 29.

ElMikawy، N. (2002). ("Institutional Reform and Economic Development in Egypt"، Cairo: American University Press.

Helpman، G. a. (1992). "Protection for sale،" Princeton University.

Hillman. (1989). The Political Economy of Protection، New York، Harwood Academic.

Lambertini. (2014. Dynamic analysis of an Electoral Campaign" in Haunschmied، J، V.M. Veliov and S. Wrzaczek (eds.)، 'Dynamic Games in Economics'، Dynamic Modelling and Econometrics in Economics and Finance 16، Springer.

Magee. (2007. Influence Elections، and the Value of a Vote in the U.S. House of Representatives"، Economics and Politics، Vol. 19، No. 03.

polayni، k. (1983). La Grande transformation، Paris، Gallimard. 83.

Rodrik. (1994. "The rush to free trade in the developing world: Why so late? why now? will it last?' in: S. Haggard and S. Webb، eds.، Voting for reform: The politics of adiustment in new democracies، New York: Oxford University Press.

Rodrik. (2002). ،"Trade policy Reform as Institutional Reform in Bernard Hoekman" Handbook on Developing Countries and the Next Round of WTO Negotiations" forthcoming.

Rodrik. (2002). ،"Trade policy Reform as Institutional Reform in Bernard Hoekman" Handbook on Developing Countries and the Next Round of WTO Negotiations" forthcoming.

Werenfels. (2002). ،Obstacles to privatisation of state –owned industries in Algeria : the political economy of a distributive conflict، the journal of North African studies vol7No1 .

werenfels. (2007). ، Managing Instability : Elites and Political Change in Algeria، Londres، Routledge.

بهلولي، ف. (2012). التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ،مجلة الباحث

بوزيان، ا. (2000). سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والاصلاحات ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر.

ديب، ع. ا . (2002). تنظيم وتطور التجارة الخارجية ،دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر.

زايري، ب. (2008). تسهيل التجارة وتحديات الاصلاح التجاري في الجزائر ،مجلة الاقتصاد والمجتمع ،العدد5.

عجة، ا. (2007). التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص ،دار الخلدونية ،الجزائر

لوصيف، ف.. أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2012 ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف.

منير نوري، س. ب. (2018). النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 14 العدد 19